كليه الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون التجاري والبحري

مسئولية الشريك في شركة الشخص الواحد

في ضوء القانون (٤) لسنة ٢٠١٨

"دراسة مقارنة"

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه

مقدمة من الباحثة

مروة سيد محمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد — رئيسًا

أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف (سابقًا).

الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس — عضوًا

أستاذ القانون التجاري والبحري– كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ جمال محمود عبد العزيز — مشرفاً وعضوًا

أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق – جامعة القاهرة ومدير مركز المعاملات القانونية للتجارة الداخلية والخارجية كلية الحقوق – جامعة القاهرة (سابقًا)
ومدير مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج (سابقًا).

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م

بدر
بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الإسراء الآية ٢٣ إلى ٢٥

الإهـــداء

إلى أمي وأبي الغاليين

حفظهما الله لي

وإلى أخويا مروان ومحمد

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد لله حمدًا كثيرًا لا ينقطع بكرة وأصيلاً على توفيقه لي وتيسير الأمور لي لإتمام هذا البحث وإخراجه بالصورة التي هو عليها، فالحمد والشكر لله عز وجل الشكر الجزيل للوالدين الكريمين على مساندتهما ودعمهما المتواصلين.

إنه لمن موجبات الشكر والنعمة من الله على عبده أن يتوجه بالشكر لكل من قدم يد العون والمساعدة له، لذا لزامًا على أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى العالم الجليل والفقيه القانوني.

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف (سابقًا)

ولذلك لقبول سيادته المشاركة فأدعو الله تعالى أن يتم عليه نعمته وأن يمتعه بالصحة ولباس العافية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس** أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق جامعة القاهرة، وذلك لتفضله بقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة وليس ذلك بغريب عليه – فهو دائمًا يقدم يد المساعدة لكافة الباحثين لتطوير أدائهم.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي **الدكتور/ جمال محمود عبد العزيز** أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق جامعة القاهرة – ومدير مركز المعاملات القانونية للتجارة الداخلية والدولية – كلية الحقوق جامعة القاهرة سابقًا ومدير مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج – سابقًا –الذي أشرف على متابعة بحثي ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته السديدة جعلها الله في ميزان حسناته.

أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى لجنة المناقشة التي سوف أستفيد من ملاحظتهم.

هذا والكمال لله تعالى والعصمة له وحده والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

المقدمـــــة

المقدمـــة

بادئ ذي بدء، تلعب الشركات في الوقت الراهن دورًا بارزًا في الاقتصاد المحلي والعالمي على السواء، حيث تأخذ في التطور والتنوع لمواكبة الحياة الإنسانية والظروف المحيطة بها، وتعتبر الشركات الأداة المثلى للنهوض الاقتصادي، فقد ازدادت هذه الأهمية لدرجة أصبحت معها هذه الشركات تشكل قوة اقتصادية واجتماعية تخشى الدولة من سطوتها وترى من واجبها أن تسهر على رقابتها حتى لا تنحرف عن الطريق الصحيح، وتصبح أداة للاستغلال الاجتماعي أو للسيطرة السياسية[١].

والشركة – في مفهومها التقليدي – تعني العقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من أرباح أو خسائر [٢]، فجوهر فكرة الشركة يتمثل فيما يقدمه الشركاء من حصص رغبة منهم في اقتسام ما قد ينشأ عن المشروع – المنشأ بينهم – من أرباح مقابل تحملهم الخسائر[٣]، من هنا يولد شخص جديد هو الشخص المعنوي الذي تستقل ذمته المالية عن ذمم الشركاء المكونين له [٤].

هذا وتتعدد أشكال الشركات التجارية وتتنوع، ويعتمد التصنيف التقليدي في تقسيم الشركات في التشريعات الحديثة – منذ أكثر من قرن – بالرجوع إلى الدور الذي يلعبه كل من الاعتبار الشخصي كما في شركات الأشخاص، أو الاعتبار المالي كما في شركات الأموال. إلا أن هذا التصنيف لم يكن كافيًا للصمود أمام

---

[١] د/ عاطف محمد الفقي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥؛ د/ مصطفى كمال طه، "الشركات التجارية – الأحكام العامة في الشركات – شركات الأشخاص – شركات الأموال – أنواع خاصة من الشركات"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣ وما بعدها؛ د/ حسام عبدالغني الصغير، النظرية العامة للشركات، دون ناشر، ٢٠٠٤، ص ٢.

[٢] المادة (٥٠٥) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، والمادة (١٨) من قانون الشركات الفرنسي الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٦م.

[٣] د/ حسين الماحي، الشركات التجارية قواعد سوق الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٢٧.

[٤] د/ سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٥.

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
إشكالية الدراسة	٦
أهداف الدراسة	٧
أهمية الدراسة	٧
نطاق الدراسة	٨
منهج الدراسة	٨
الباب الأول: مسئولية المؤسس المحدودة في شركة الشخص الواحد	٩
الفصل الأول: مفهوم شركة الشخص الواحد وطبيعتها القانونية	١٣
المبحث الأول: تعريف شركة الشخص الواحد وخصائصها	١٦
المطلب الأول: تعريف شركة الشخص الواحد	١٧
المطلب الثاني: خصائص شركة الشخص الواحد وأهميتها	٣٣
الفرع الأول: خصائص شركة الشخص الواحد	٣٤
الفرع الثاني: أهمية شركة الشخص الواحد	٤٠
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لشركة الشخص الواحد	٤٣
المطلب الأول: شركة الشخص الواحد بين الاعتبار الشخصي والاعتبار المالي	٤٤
المطلب الثاني: النظريات القانونية المحددة للطبيعة القانونية لشركة الشخص الواحد	٤٨
الفرع الأول: نظرية الشخصية الاعتبارية للشركة	٤٩
الفرع الثاني: نظرية ذمة التخصيص	٥٢
الفرع الثالث: النظرية المختلطة	٥٤
الفصل الثاني: مسئولية المؤسس المحدودة حال تأسيس شركة الشخص الواحد	٥٧
المبحث الأول: الشروط اللازمة لتأسيس شركة الشخص الواحد	٦٢
المطلب الأول: الشروط الموضوعية العامة لتأسيس شركة الشخص الواحد	٦٣

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: الشروط الموضوعية العامة التي تتعلق بالشركة	٦٤
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية العامة الواجب توافرها في المؤسس الوحيد	٦٦
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية الخاصة	٧٢
المطلب الثالث: الشروط الشكلية لتكوين شركة الشخص الواحد	٨١
المبحث الثاني: طرق تأسيس شركة الشخص الواحد	٨٧
المطلب الأول: التأسيس المباشر لشركة الشخص الواحد	٨٨
المطلب الثاني: التأسيس غير المباشر لشركة الشخص الواحد	٩٢
المبحث الثالث: حالات مسئولية المؤسس المحدودة في مرحلة تأسيس شركة الشخص الواحد	٩٩
المطلب الأول: ماهية تحديد مسئولية المؤسس حال تأسيس شركة الشخص الواحد وأهميتها	١٠٠
المطلب الثاني: موقف التشريعات من مبدأ تحديد مسئولية المؤسس في شركة الشخص الواحد	١٠٤
الفصل الثالث: مسئولية المؤسس حال إدارته لشركة الشخص الواحد	١١٠
المبحث الأول: السلطات والمسئوليات المقررة للمؤسس الوحيد في شركة الشخص الواحد	١١٥
المطلب الأول: حقوق المؤسس الوحيد في شركة الشخص الواحد	١١٦
المطلب الثاني: الواجبات الملقاة على عاتق المؤسس في شركة الشخص الواحد	١٢٦
المبحث الثاني: مسئولية المؤسس المدير في شركة الشخص الواحد	١٣٢
المطلب الأول: حالات انعقاد مسئولية المدير في شركة الشخص الواحد	١٣٤
المطلب الثاني: المسئولية التي توقع على مدير شركة الشخص الواحد	١٣٦

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: المسئولية المدنية التي توقع على المدير في شركة الشخص الواحد	١٣٧
الفرع الثاني: المسئولية الجنائية التي توقع على المدير في شركة الشخص الواحد	١٤٣
الباب الثاني: مسئولية المؤسس غير المحدودة في شركة الشخص الواحد	١٤٧
الفصل الأول: حالات المسئولية غير المحدودة للمؤسس الوحيد في شركة الشخص الواحد	١٥٠
المبحث الأول: حالات المسئولية غير المحدودة للمؤسس الوحيد في شركة الشخص الواحد في التشريعات المقارنة	١٥٣
المبحث الثاني: حالات المسئولية غير المحدودة للمؤسس الوحيد في التشريع المصري	١٥٩
الفصل الثاني: مسئولية المؤسس الوحيد عند التصرف في رأس مال الشركة	١٧٢
المبحث الأول: أحكام التصرف في كامل رأس مال الشركة	١٧٥
المطلب الأول: القواعد المنظمة لرأس مال شركة الشخص الواحد والرقابة عليها	١٧٩
المطلب الثاني: القواعد التي تحكم نشاط شركة الشخص الواحد والإعلان عنها	١٨٨
المبحث الثاني: أحكام التصرف في جزء من رأس مال الشركة	١٩٠
الفصل الثالث: مسئولية مؤسس شركة الشخص الواحد حال إفلاسها	٢٠٠
المبحث الأول: الذمة المالية لشركة الشخص الواحد	٢٠٣
المطلب الأول: نظرية وحدة الذمة المالية لمالك رأس مال شركة الشخص الواحد	٢٠٦
المطلب الثاني: نظرية تجزئة الذمة المالية لمالك رأس مال شركة الشخص الواحد	٢١١
المبحث الثاني: مسئولية المؤسس الوحيد عند إفلاس شركة الشخص الواحد	٢٢٠
المطلب الأول: موقف المشرع من جواز إفلاس شركة الشخص الواحد	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: مسئولية المؤسس الوحيد في شركة الشخص الواحد المفلسة	٢٣٣
الخاتمة	٢٤٢
النتيجة	٢٤٣
التوصيات	٢٤٨
قائمة المراجع	٢٥١
أولاً: قائمة المراجع العربية	٢٥١
أ – قائمة المراجع العربية العامة	٢٥١
ب – قائمة المراجع العربية المتخصصة	٢٥٨
ثانيًا: قائمة المراجع الأجنبية	٢٦٢
أ – قائمة المراجع الإنجليزية	٢٦٢
ب – قائمة المراجع الفرنسية	٢٦٦
الفهرس	٢٦٩

Message extract
In the Arabic Language

Article (٤) bis of Law No. ١٥٩ of ١٩٨١ amended by Law No. (٤) of ٢٠١٨ states that "a one-person company is a company whose capital is wholly owned by one person, whether natural or legal, in a manner that does not conflict with its objectives and the founder of the company is not responsible for its obligations only within the limits of the capital allocated to it. The responsibility of the one-person company founder is limited to the amount of the capital that he provided when establishing the company, and it is not permissible to claim him personally for the company's debts, because the company has a financial liability that is separate from his financial responsibility.

However, there are cases in which the founder of a one-person company has unlimited liability, as follows:

- If he liquidates the company in bad faith or stops its activity before the end of his term or achieving the purpose of its establishment.

- If he confuses his financial disclosure with the financial disclosure of the company.

- If he concludes contracts or acts in the name of the company under incorporation, and these contracts or actions are not necessary for the company's incorporation.

Keywords:

- one person company - limited liability - unlimited liability - financial liability - capital.